الأمم المتحدة S/2005/313

مجلس الأمن

Distr.: General
13 May 2005
Arabic
Original: English

# تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي

## أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٦ (٢٠٠٤) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي مُددت به ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، التي أنشئت بالقرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤) المؤرخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، حتى ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويغطي التقرير التطورات الحاصلة منذ صدور تقريري المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٤ (S/2004/124) ويقدم توصيات بتمديد وإعادة تشكيل البعثة على ضوء التغييرات الحاصلة في الحالة السياسية والأمنية في هايتي.

٢ – وما زال ممثلي الخاص، خوان غابرييل فالديس، يرأس البعثة؛ ويساعده نائبان هما حسين مديلي وأداما غيندو؛ بالإضافة إلى قائد القوة، الفريق أوغوستو هيلينو ريبيرو بيريرا (البرازيل) ومفوض الشرطة، ديفيد تشارلز بير (كندا). ويبلغ قوام قوات البعثة في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، ٢١١ ٦ عنصرا من أصل قوام مأذون به مجموعه ٧٠٠ ٦ عنصر (انظر المرفق الأول). ويبلغ عدد أفراد مكون الشرطة المدنية ٤١٣ ١ فردا، من أصل قوام مأذون به مجموعه ٦٢٢ ١ فردا، منهم ٦٢٣ من أفراد الشرطة و ٦ وحدات مشكلة من الشرطة قوامها الكلي ٧٩٠ عنصرا (انظر المرفق الثاني).

## ثانيا – الحالة السياسية

٣ – أطلقت الحكومة الانتقالية لهايتي والمجلس الانتخابي المؤقت، على التوالي، خلال فترة التقرير عمليتين رئيسيتين للانتقال السياسي – هما الحوار الوطني والانتخابات. ولكن يظل من غير المؤكد شمولية هاتين العمليتين، وكذلك شفافيتهما ومصداقيتهما وشرعيتهما. ولقد حدت الانقسامات الداخلية وقلة الإمكانيات من مقدرة الحكومة الانتقالية على تحريك العملية الانتقالية إلى الأمام على نحو حاسم. وما زال أداء الحكومة الانتقالية، التي أكملت

190505 180505 05-34149 (A)
*0534149*

أول سنة لها في الحكم في آذار/مارس ٢٠٠٥، يتعرض للانتقاد من قبل المجموعات السياسية وتنظيمات المجتمع المدني الرئيسية للاعتقاد بأنها فشلت في تقديم نتائج ملموسة.

٤ - ويمثل الخطاب السياسي مصالح متباينة ولكن ما زال عليه أن يعالج بالتحديد الاهتمامات الموضوعية التي تواجه البلد أو يقدم رؤية واضحة لمستقبل هايتي بعد الانتخابات القادمة. ونتيجة لذلك، تظل الطبقة السياسية في حالة استقطاب. كما أن العلاقات بين الحكومة الانتقالية وحزب فانمي لافالاس، وكذلك العلاقات بين حزب فانمي لافالاس وبين العناصر السياسية الفاعلة الأخرى لم تتحسن بدرجة كبيرة. وقامت الحكومة الانتقالية باتخاذ بعض الخطوات نحو التواصل مع حزب فانمي لافالاس، ولكنها لم تفعل ذلك بطريقة مقنعة. وقد حافظ حزب فانمي لافالاس حتى الآن على موقفه بأن يبقى خارج العملية الانتقالية؛ وذكر أن من بين الأسباب التي دعته إلى ذلك إطلاق النار المفضي إلى الموت من قبل شرطة هايتي الوطنية أثناء مظاهرة جرت في ٢٨ شباط/فبراير في بورت أو برنس واحتجاز شخصيات بارزة من الحزب، مثل رئيس الوزراء السابق إيفون نيبتون، ووزير الداخلية السابق جوسليرمي بريفيرت. واستمر المتشددون في الحزب بالدعوة لعودة الرئيس جون - برتراند أريستيد لهايتي. وفي نفس الوقت، فإن حزب فانمي لافالاس لا يزال ممزقا داخليا وهناك أدلة على أن العناصر المعتدلة في الحزب لا تستبعد مسألة المشاركة في العملية الانتقالية. وقد شارك بعض قادة الحزب في المناقشات المفتوحة بشأن مستقبل هايتي مع رئيس الوزراء وممثلي الخاص وقادة الأحزاب السياسية الأخرى أثناء حلقة دراسية عُقدت في أوائل آذار/ مارس ٢٠٠٥.

## الحوار والمصالحة الوطنيان

٥ - في ٧ نيسان/أبريل، أطلق الرئيس المؤقت بونيفاسي ألكسندر ''حوارا وطنيا'' القصد منه، كما أوجز في مرسوم رئاسي، هو إبرام ''ميثاق العيش معا'' على إثر عملية واسعة وشاملة تبدأ قبل الانتخابات. وعلى المدى القصير، يستهدف الحوار إلى خلق بيئة مؤاتية لعقد الانتخابات ولضمان تيسير حكم البلد بطريقة سليمة بعد الانتخابات. وعلى المدى الطويل، فإن الحوار يهدف إلى استحداث رؤية واضحة للتنمية الوطنية وإلى تقوية الآليات اللازمة لقيام الحكم الرشيد. وينص المرسوم على أن تقوم لجنة تحضيرية من إثني عشر عضوا مكونة من قادة دينيين وشخصيات سياسية وممثلين عن المجتمع المدني والهيئة التنفيذية بمساعدة الرئيس المؤقت في إنشاء مؤسسات تقود الحوار الوطني. ولكن لم يرد من السلطات الهايتية ما يشير إلى التاريخ الذي ستبدأ فيه تلك الهيئات عملها.

٦ - ولقد لقي إطلاق الحوار الوطني دعاية كبيرة وأثار ردود فعل متباينة. ولم يتضح بعد مدى الدعم الذي يحصل عليه الحوار من واقع الطيف السياسي بكامله ومن جانب السكان. وما زالت الخلافات بشأن ما يجب أن يركز عليه الحوار الآن وفي المستقبل قائمة، ويجب التوصل إلى اتفاق في هذا الشأن من أجل البدء في حوار طويل الأجل قبل الانتخابات القادمة. وقد عبرت بعض منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية، بما في ذلك بعض فصائل حزب فانمي لافالاس، عن تحفظها بشأن بعض أحكام المرسوم الذي أطلق بموجبه الحوار الوطني أي الأحكام التي تحول دون تغيير الحكومة الانتقالية، وتحفظها بشأن توافق الآراء الخاص بميثاق التحول السياسي الموقع في ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (انظر الفقرات ١٢-١٤ من الوثيقة S/2004/300)، وبشأن التقويم الانتخابي والدستور. ولقد استمرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي الالتقاء بالعناصر السياسية الفاعلة الرئيسية التي تمثل الأحزاب السياسية، بما فيها الفصائل المختلفة لحزب فانمي لافالاس، لكي يخدم الحوار الهدف الطويل الأجل، هدف المصالحة الوطنية وعقد انتخابات ذات مصداقية وشاملة.

**الأعمال التحضيرية للانتخابات**

٧ - بعد نشر قانون الانتخابات في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥، تُجرى الأعمال التحضيرية لعقد الانتخابات المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ والجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر؛ وستعقد جولة ثانية من الانتخابات، إذا لزم الأمر في ١٨ كانون الأول/ديسمبر. ويبدو أن هناك التزاما عاما بالتقيد بالجدول الزمني للانتخابات، مع قليل من الأصوات المعارضة؛ ولكن يجري التعبير عن القلق بشأن إجراء الانتخابات ونتائجها في ظل التجارب الماضية للبلد. ولا يزال من الواجب التصدي لعدد من التحديات القانونية واللوجستية والعملية. ولا يزال من غير الواضح التزام الحكومة الانتقالية بعمل ذلك في نطاق مسؤولياتها، كما تظل مقدرة المجلس الانتخابي المؤقت على التعامل مع هذه التحديات محدودة. ولقد تم إعداد ميثاق سياسي، يشمل مدونة سلوك انتخابي، من قبل مؤسسة محلية وبطلب من الأحزاب السياسية الرئيسية؛ ولكن لا يزال غير مؤكد مركز هذا الميثاق والدعم الذي يلقاه من قبل كل العناصر السياسية الفاعلة.

٨ - وبدأ تسجيل الناخبين في ٢٥ نيسان/أبريل بعد تأخر دام حوالي أربعة أسابيع بسبب مسائل إدارية ولوجستية فضلا عن الاهتمامات الأمنية؛ وقد اضطلع بالتسجيل المجلس الانتخابي المؤقت بمساعدة من منظمة الدول الأمريكية. وفتح أول مكتب للتسجيل أبوابه في غونايف؛ وتبدأ المكاتب الأخرى عملها على نحو تعاقبي من بين ٤٠٩ مكاتب كان مخططا أن تبدأ عملها بهذا التاريخ وسُجل أكثر من ١٦ ٠٠٠ مواطن من بين ٤ ملايين مواطن

تقريبا مؤهلين للتصويت. ويجب أن تكتمل عملية التسجيل بحلول ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥، حسبما هو مقرر في الإطار الزمني المحدد بقانون الانتخابات.

٩ - وعبرت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي عن قلقها حول دستورية أحكام معينة من قانون الانتخابات مثل إدخال نص حق الاستئناف لدى المحكمة العليا؛ وإدخال نص قاعدة الأغلبية البسيطة لإعلان الفائز في الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية والتشريعية؛ وتطبيق النص على متطلبات خاصة على المرشحين المستقلين لا تنطبق على مرشحي الأحزاب السياسية. وقد أبلغت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي أسباب قلقها هذه لكل من المجلس الانتخابي والحكومة الانتقالية قبل اعتماد قانون الانتخابات ومباشرة بعد نشره، ولكن لم يكن هناك اعتراض على أي من هذه الأحكام عبر الوسائل القانونية من قبل العناصر السياسية المحلية الفاعلة. وعلاوة على ذلك، فإنه ما زال على الحكومة الانتقالية أن تعتمد المراسيم اللازمة، مثل تلك التي تعني بتمويل الأحزاب السياسية وتلك التي تعني بالوضع الرسمي لبطاقة الهوية الوطنية الجديدة، التي سيتم إصدارها وقت التسجيل.

١٠ - ويظل أمن العملية الانتخابية مصدر قلق رئيسي، وهي حالة تدل عليها الهجمات التي شُنت على مقر المجلس الانتخابي في ٢٤ و ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي ١ نيسان/أبريل، شكّل رئيس الوزراء لجنة لأمن الانتخابات تشتمل على ممثلين من الحكومة الانتقالية والمجلس الانتخابي والشرطة الوطنية وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وقد كُلفت اللجنة بإعداد خطة أمنية شاملة للانتخابات وبالإشراف على تنفيذها. وعقب تقييم للاحتياجات في شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر الوثيقة S/2005/124، الفقرة ٣٢)، وافق المجلس الانتخابي، بالتشاور مع البعثة ومع الشرطة الوطنية على إنشاء فيلق مكون من ٣ ٦٠٠ من مساعدي الأمن المحليين للانتخابات، مسلحين بأسلحة غير فتاكة، ليقوموا بتوفير الأمن بمراكز التسجيل والاقتراع جنبا إلى جنب مع البعثة ومع الشرطة. ولقد بدأت البعثة، بالتعاون مع الشرطة ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، في توظيف وتدريب هؤلاء المساعدين اعتبارا من ٢٨ نيسان/أبريل.

١١ - وعقب تقييم أفاد بأن الميزانية المبدئية للانتخابات غير كافية (انظر الوثيقة S/2005/124، الفقرة ٣٠)، قام المجلس الانتخابي، بمساعدة فنية من البعثة ومنظمة الدول الأمريكية والمانحين ذوي الصلة، باستحداث ميزانية منقحة قدرها ٦٠,٧ مليون دولار. وتشمل هذه الميزانية متطلبات إضافية للأمن (مثلا توظيف وتدريب مساعدي الأمن اللازمين

للانتخابات)، والبنية التحتية والنقل والاتصالات ونفقات الطوارئ. وإجمالي عجز الميزانية المنقحة هو ٢٢ مليون دولار تقريبا.

## ثالثا — الحالة الأمنية

١٢ - لا تزال الحالة الأمنية في بورت أو برنس غير مستقرة، مع تزايد أعمال العنف من قبل جماعات مسلحة غير شرعية مختلفة ابتداء من شباط/فبراير. ومما يثير القلق بوجه خاص ظهور تحالفات بين أفراد هذه الجماعات - فبعضها مرتبط بالنظام العسكري السابق وبعضها الآخر مرتبط بعصابات المدن؛ ومما يثير القلق أيضا الصلات المزعومة بين عناصر من الشرطة الوطنية والجماعات المسلحة غير الشرعية. كما زاد عدد الاختطافات المسجلة في بورت أو برنس. أما خارج العاصمة فقد ظل الوضع هشا ولكنه هادئ على وجه العموم حيث سجل عدد قليل من الحوادث في كاب - هايتين وغونايف وهنشي وبوتي غواف. ومن الأمور التي تبعث على القلق أيضا الوجود المستمر لأعضاء النظام العسكري السابق الذين يشتغلون بمسائل أمنية بطريقة غير شرعية في بعض مناطق البلد.

١٣ - ولقد عانى الأمن العام من نكسة كبيرة في ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥ عندما دخلت مجموعة من الرجال المسلحين غير معروفي الهوية السجن الوطني في بورت أو برنس ومكّنت ٤٩٣ معتقلا من الهروب. وفورا بعد الهروب قامت الحكومة الانتقالية بفصل اثنين من كبار موظفي السجن واحتجزت ثمانية من حراس السجن لاشتراكهم المزعوم في هروب السجناء. وتم تعزيز الأمن في مراكز الاعتقال على نطاق البلد من قبل الشرطة الوطنية وبالتعاون مع البعثة. وفي ١٨ نيسان/أبريل، فإن ٧٦ هاربا إما قد أعيد القبض عليهم أو عادوا طواعية.

١٤ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وهي توشك على بلوغ حجم قوتها المأذون به من الجنود وضباط الشرطة، اتباعها لنهج نشيط من أجل ضمان بيئة آمنة ومستقرة وتحقيق الاستقرار التدريجي لعموم الحالة الأمنية في جميع أنحاء البلد. واضطلع بعدد من العمليات الناجحة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فسيطرت البعثة من جديد على بعض مخافر الشرطة التي كانت تحتلها عناصر عسكرية سابقة وجماعات مسلحة أخرى غير قانونية. وفي ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، استعادت البعثة مخفر الشرطة في بوتي غواف، الذي ظل محتلا بشكل غير قانوني منذ آب/أغسطس ٢٠٠٤. وقتل خلال هذه العملية جندي وجرح ثلاثة جنود آخرين من البعثة. وتكبدت الجماعة المسلحة غير القانونية التي كانت تحتل المخفر خسائر ونزع سلاح ٢٧ فردا وسلم هؤلاء إلى الشرطة الوطنية. وفي اليوم نفسه، قتل جندي وجرح آخر من البعثة خلال هجوم نفذه مسلحون مجهولو الهوية في أثناء تزويد

إحدى نقاط التفتيش بالجنود قرب تير روج. وفي ٢١ آذار/مارس، استعادت البعثة مخفر الشرطة في تير روج، الذي يعتقد أن الذين قاموا بالهجوم على نقطة التفتيش التابعة للبعثة قد استخدموه كقاعدة لهم؛ و لم تسجل أية إصابات. ويوجد كلا المخفرين حاليا تحت سيطرة البعثة والشرطة الوطنية.

١٥ - واضطلعت البعثة كذلك، في دعم منها للشرطة الوطنية، بعمليات في مناطق أكواخ الصفيح بمدينة بور أو برانس. ونتيجة لذلك، قلت أنشطة العصابات في حي بيل إير، وتحسنت الحالة الأمنية في الأحياء التجارية للعاصمة. غير أن الحالة في سيتي سولاي لا تزال صعبة. وعززت البعثة حضورها في تلك المنطقة بإقامة نقاط تفتيش دائمة، وبزيادة عمليات الحفر وتقديم المساعدة الإنسانية؛ غير أن الأعمال الإجرامية لم تتوقف. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، شرعت الشرطة الوطنية والبعثة في عملية في سيتي سولاي من أجل الحد من تحركات أفراد العصابات وانتقال أسلحتهم وذخيرتهم. وفي ١٤ نيسان/أبريل، قتل جندي من البعثة كان يشارك في هذه العملية إثر إطلاق النار عليه. وفي اليوم التالي، واجهت عملية اضطلعت بها البعثة والشرطة الوطنية من أجل القبض على الزعماء الرئيسيين للعصابات في سيتي سولاي مقاومة شرسة من أفراد هذه العصابات.

١٦ - وبدعم من البعثة، كثفت الشرطة الوطنية جهودها للقبض على الأفراد المطلوبين للعدالة بسبب تورطهم المزعوم في أنشطة إجرامية. وخلال هذه العمليات في ٩ و ١٠ نيسان/أبريل، قتل الزعيم العسكري السابق الذي نصب نفسه بنفسه، رافيكس ريميسانث، وأحد زعماء العصابات رينيه جون أنطوني (المعروف بلقب ''غرين سونين'')، وثمانية آخرين من أفراد العصابات. وقد كان السيد ريميسانث والسيد أنطوني على قائمة الشرطة الوطنية للأشخاص المطلوبين للعدالة بوصفهما المتهمين الرئيسيين في جريمة قتل أربعة من ضباط الشرطة في ٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

١٧ - وقد استهدفت البعثة بصورة مباشرة في عدة مناسبات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. كما قتل ثلاثة جنود من البعثة - من نيبال والفلبين وسري لانكا - خلال العمليات الأمنية. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت النار على مركبات تابعة للبعثة كانت تقل موظفين مدنيين ومتعاقدين في ٢٥ آذار/مارس و ٨ نيسان/أبريل؛ وأصيب شخص واحد بجروح خفيفة خلال الحادث الثاني. وفي ٣١ آذار/مارس، أطلقت النار على جندي كان يحرس المقر المقبل للبعثة، لكنه لم يصب بضرر. وفيما بعد تعرض المبنى للنيران أكثر من مرة. كما استهدف ضباط الشرطة الوطنية في العديد من المناسبات؛ وحسب المدير العام لشرطة هايتي الوطنية، فقد قتل ٤٥ شرطيا خلال العام الماضي.

١٨ - وأولت البعثة اهتماما كبيرا لرصد المظاهرات العامة التي نظم أغلبها مناصرو فانمي لافالاس، بالإضافة إلى حث المتظاهرين على الالتزام بالقانون. وبينما كانت أغلب المظاهرات سلمية مع وقوع بعض الأحداث الطفيفة، قتلت الشرطة الوطنية في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ في بيل إير متظاهرا على الرغم من الطبيعة السلمية للمظاهرة. وبالإضافة إلى ذلك، قتلت الشرطة الوطنية في ٢٧ نيسان/أبريل خمسة متظاهرين على الأقل في ظروف غامضة. وعلى الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها البعثة من أجل إجراء تحقيق كامل، لم تجر بعد الشرطة الوطنية تحقيقا بشأن الحادث الأول، واستمرت في تقديم صيغ متضاربة للحادث الثاني.

## نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٩ - في ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أسست الحكومة الانتقالية ''اللجنة الوطنية لنزع السلاح'' بتعيين أعضائها السبعة، ولكن الحكومة الانتقالية لم تحدد ولاية اللجنة أو مهامها أو طبيعة الهياكل اللازمة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد اعتمدت الحكومة الانتقالية البرنامج الوطني من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي وضع بالاشتراك مع الحكومة الانتقالية والبعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأصحاب المصالح الآخرين الوطنيين والدوليين في إطار المائدة المستديرة القطاعية المعنية بنزع السلاح التي تتبع ''إطار التعاون المؤقت''. ومع ذلك، لا يزال المركز القانوني للبرنامج غير واضح ولم يدخل البرنامج مرحلة التشغيل. وباختصار، يظل التزام الحكومة الانتقالية التام بتنفيذ برنامج شامل وعادل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التزاما ملتبسا. بالإضافة على ذلك، لا يزال هناك عجز في تمويل البرنامج قدره ١٥ مليون دولار.

٢٠ - وفي تطور مشجع حدث في ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٥، سلم ٢٢٧ من الجنود السابقين في كاب هايتين عددا رمزيا من الأسلحة ووافقوا على إعادة الاندماج في المجتمع. وحاليا يوجد هؤلاء الجنود السابقون، بالإضافة إلى الأشخاص المتورطين في الاحتلال غير القانوني لمحل إقامة الرئيس الأسبق أرستيد (انظر S/2005/124 ،الفقرة ٩)، في مدينة بور أو برانس تحت مسؤولية الحكومة الانتقالية إلى حين بدء العمل ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ووجه عدد من القادة العسكريين والقادة السياسيين السابقين نداءات عامة إلى الجنود السابقين من أجل تسليم أسلحتهم. إلا أن عدد الأسلحة المصادرة أو التي سلمها حاملوها قليل وأكثرها أسلحة عتيقة على العموم. وواصلت البعثة تنفيذ حملة التوعية الموجهة إلى الجماعات المسلحة غير القانونية الأخرى وذلك على أساس كل مجتمع

محلي على حدة. وأعرب بعض أعضاء عصابات المدن في مدينتي لي كاي وبور أو برانس عن اهتمامهم بمسألة تسليم الأسلحة مقابل اتخاذ مبادرات إنمائية مجتمعية.

٢١ - كما أن التزام الحكومة الانتقالية بدفع التعويضات والمعاشات التقاعدية للأشخاص المسجلين على كشوف مرتبات عام ١٩٩٤ للقوات المسلحة السابعة (انظر S/2005/124، الفقرة ١٢) لم يُربط بشكل فوري بنزع السلاح والبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، مما أدى إلى إعاقة جهود القيام بعمليات نزع السلاح الفورية في عدد من الحالات. وهناك أيضا حالات تدعو للقلق قدمت فيها الحكومة الانتقالية وعودا أسفرت عن حالات طوعية لنزع السلاح، غير أنها لم تف بهذه الوعود، مما يزيد من خطر التحاق الأفراد من جديد بالجماعات المسلحة غير القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يظل العديد من الأفراد العسكريين السابقين معارضين لمسألة التخلي عن أسلحتهم دون الحصول على كامل استحقاقاتهم أو إدماجهم في الشرطة الوطنية أو إلحاقهم بوظائف أخرى في القطاع العام، وذلك مما يصعب على الحكومة الانتقالية توفيره بالنظر إلى محدودية عدد وظائف القطاع العام المتاحة للأفراد العسكريين السابقين.

## دعم سيادة القانون والأمن العام

٢٢ - في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٥، اعتمد المجلس الأعلى للشرطة الوطنية مخطط التطوير الاستراتيجي لشرطة هايتي الوطنية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨. وقد حدد هذا المخطط الذي أعد في إطار المائدة المستديرة القطاعية التي تتبع ''إطار التعاون المؤقت'' والمعنية بالشرطة، الأهداف الرئيسية من أجل تطوير الشرطة من قبيل إنشاء وظائف عليا جديدة، واعتماد هيكل تنظيمي جديد، وتدريب كبار ضباط الشرطة، وإجراء تقييم شامل لقوة الشرطة، وتعزيز السلطة الوطنية لإدارة السجون. غير أن الشرطة الوطنية ظلت عاجزة عن الحفاظ على الأمن العام في جميع أنحاء البلد، بل عليها فوق ذلك أن تتصدى بفعالية لادعاءات الفساد وانتهاكات حقوق الإنسان الموجهة ضد بعض أفرادها، الأمر الذي يؤثر سلبيا على صورتها في أعين السكان.

٢٣ - وواصل مكون شرطة البعثة توفير الدعم التشغيلي للشرطة الوطنية. واستطاعت البعثة في نفس الوقت، إعادة توجيه اهتمامها بشكل متزايد نحو تدريب الشرطة وبناء قدراتها، وشرعت في تنفيذ برنامج للتواجد المشترك في المواقع سيسهل تقديم المشورة وتنفيذ أنشطة الدعم والتدريب على جميع مستويات الشرطة. وحتى ٩ أيار/مايو ، كان ٤١٥ من أفراد الشرطة المدنية يشاركون في برنامج التواجد المشترك في المواقع على صعيد المكاتب المركزية ومخافر الشرطة، مما ساعد على تحسين علاقات العمل وتبادل المعلومات والقدرة على توفير

الدعم التعبوي للشرطة. وتقوم البعثة بالتفاوض لإعداد مذكرة تفاهم مع الشرطة الوطنية من أجل إضفاء طابع مؤسسي على برنامج التواجد المشترك في المواقع وتعزيزه. كما عُززت قدرة إجراء التحقيقات للوحدات الرئيسية من قبيل الشرطة القضائية، التي خصص لها ١٤ من مستشاري الشرطة التابعين للبعثة. غير أنه بسبب الافتقار إلى هيكل رسمي للمخابرات داخل جهاز الشرطة، تظل قدرتها الحالية على جمع الاستخبارات وتحليلها على النحو الصحيح غير كافية. كما أن قلة عدد أفراد الشرطة التابعين للبعثة، وبخاصة الناطقون منهم بالفرنسية، تعوق وتيرة سير برامج البعثة التدريبية وبرامجها لبناء القدرات.

٢٤ - وواصل مستشارو الشرطة التابعون للبعثة الإشراف في أكاديمية الشرطة وتقديم المساعدة في تدريب الفوج السادس عشر للشرطة الوطنية المكون من ٣٦٨ مجندا جديدا، منهم ١٥ امرأة. بالإضافة إلى ذلك، ساعدت البعثة في تدريب ٣٧ من مفوضي الشرطة و ٤٩ من مفتشي الشرطة، منهم أربع نساء. وانطلق التدريب الخاص بالخدمات الميدانية في ١٧ آذار/مارس بالنسبة لضباط الشرطة في المقاطعة الشمالية (٢٨١ ضابطا) والمقاطعة الشمالية الشرقية (٨٢ ضابطا). وواصلت البعثة كذلك المشاركة في تنفيذ برنامج الفحص المشترك لاختيار أفراد الشرطة في هايتي، الذي شرعت فيه في أول الأمر منظمة الدول الأمريكية وحكومة الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن ٢٤ شباط/فبراير إلى ١٩ نيسان/أبريل، أجرى ضباط الشرطة التابعون للبعثة وضباط من منظمة الدول الأمريكية مقابلات لـ ٩٢٣ مرشحا للفوج السابع عشر، الذي تقرر أن يبدأ في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٥، وانتقي ٧٩٤ من هؤلاء المرشحين لبدء التدريب. وبطلب من الحكومة الانتقالية، سيخضع ٢٢٧ من العسكريين السابقين في مدينة كاب هايتين لبرنامج الفحص وقد ينتقى من تتوفر فيهم الأهلية للمشاركة في الفوج السابع عشر.

٢٥ - وشرعت البعثة في تنفيذ مشروع نموذجي في أحد مخافر الشرطة يهدف إلى تحسين المرافق في مخافر الشرطة لاستقبال النساء ضحايا العنف اللواتي يرغبن في تقديم شكاوى. كما تقرر إدراج قضايا حقوق الطفل في البرامج التدريبية لكبار ضباط الشرطة.

## رابعا - استعادة سلطة الدولة وتعزيز الإدارة العامة

٢٦ - حتى ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، كانت الحكومة الانتقالية قد عينت كل اللجان البلدية البالغ عددها ١٤٠ لجنة. كما اتخذت إجراءات لإعادة تنظيم الهياكل المركزية، والاتصال برؤساء البلديات المعينين والاضطلاع تدريجيا بالمسؤوليات الإدارية في الريف. غير أن المؤسسات المحلية للدولة تظل في كثير من الأحيان غائبة أو دون فعالية، ويرجع هذا في بعضه للافتقار إلى الموارد المادية (خصوصا في المناطق الريفية) وانعدام الاتصال مع الحكومة

الانتقالية. علاوة على ذلك، يمنع الدولة من جمع الضرائب عدم ثقة السكان بمؤسساتها مما يؤثر على مصداقيتها وكفاءتها. وبينما تتلقى الإدارات المحلية مبلغا مخصصا في الميزانية من أجل دفع الرواتب، لا تتوافر عادة مخصصات للسلع والخدمات أو الاستثمار.

٢٧ - وقد اضطلعت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاء ثنائيين، ببرنامج لدعم الإدارة العامة المحلية ولتعزيز الإطار القانوني والنهوض بمشاركة المواطنين في عمليات صنع القرار والتخطيط المحليين. ووُضع دليل عن الإدارة البلدية في صيغته النهائية بالتعاون مع وزارة الداخلية؛ وبالإضافة إلى ذلك، نشرت البعثة سجلا بالتشريعات السارية على الإدارة والحكم المحليين.

٢٨ - ولا تزال بعض اللجان الإدارية السابقة من القسم دون البلدي تعمل في جميع أنحاء البلد. وفي أشد المناطق النائية بعدا في هايتي حيث لا وجود للشرطة الوطنية وحيث لا يكون للبعثة حضور دائم، يقال إن بعض هذه اللجان قد حلت محلها جماعات غير رسمية بل وجماعات غير قانونية تتولى المهام الإدارية ومهام الشرطة، بينما تظل لجان أخرى تتعاون مع ''رؤساء الأقسام''، وهؤلاء هم شرطة ريفية سابقة تنتمي إلى التشكيل العسكري السابق. وقد وثقت البعثة معظم الحالات من هذا النوع أثناء الزيارات الميدانية أو من واقع تقارير قادة ومنظمات المجتمعات المحلية، وذلك لمتابعة الموضوع بمجرد بدء نشر الشرطة الوطنية وتنصيب سلطات محلية جديدة بعد عقد الانتخابات في وقت لاحق في السنة.

## خامسا - حقوق الإنسان

٢٩ - لا تزال حالة حقوق الإنسان تنذر بالخطر. فالإبلاغ مستمر عن وقوع حالات الإعدام بدون محاكمة، والاعتقالات لمدد طويلة قبل المحاكمة، وكذلك حالات القبض التعسفي، وتجاهل أصول المحاكمات، وسوء المعاملة، والاغتصاب؛ كما لا يزال الإفلات من العقاب أمرا واقعا. وتشير حالات وثقتها منظمات نسائية إلى أن ٧٢ في المائة من ضحايا الاغتصاب تقريبا هن من القاصرات. وعلاوة على ذلك، يتعين على الحكومة الانتقالية إلى الآن أن تجري تحقيقات على النحو الصحيح في حالات يُدّعى أن أفرادا من الشرطة الوطنية لهايتي متورطون فيها.

٣٠ - ولا يزال نظام العدالة يتسم بأوجه قصور كبيرة تعيق إعمال العدالة على الوجه الصحيح، وتعيق حماية حقوق الإنسان واللجوء إلى سبل الانتصاف القانونية. وما إطالة اعتقال إيفون نيبتون وجوسيلرمي بريفار قبل محاكمتهما إلا مثال رمزي على ذلك. فبعد عودة المعتقلين الطوعية إلى السجن الوطني يوم ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٥، دخلا في إضراب

عن الطعام احتجاجا على اعتقالهما وعلى عدم توفير الضمانات الأمنية الكافية لهما، وهو ما أدى إلى دخولهما المستشفى لتلقي العلاج. ونُقل السيدان بريفار ونيبتون إلى سان مارك يومي ١٨ و ٢٢ نيسان/أبريل على التوالي للمثول لأول مرة أمام قاضي التحقيق المسؤول عن التحقيق في مجزرة ''La Scierie'' المدعى وقوعها في شباط/فبراير ٢٠٠٤. ولم يستجوب القاضي سوى السيد بريفار. وفي اليوم المحدد لمثول السيد نيبتون، لم يكن القاضي، الذي قيل إنه لم يكن يعلم بنقل السيد نيبتون إلى المحكمة، موجودا في مبنى المحكمة. وظل السيدان بريفار ونيبتون حتى ١ أيار/مايو في المعتقل في المبنى الملحق بالسجن الوطني. وفي ١٧ نيسان/أبريل، عاد السيد نيبتون إلى إضرابه عن الطعام ورفض أن يُنقل إلى مرفق صحي في الجمهورية الدومينيكية ما لم تُسقط عنه جميع التهم الموجهة إليه. ولا يزال الوضع قائما في الوقت الذي تزداد فيه صحة السيد نيبتون في التدهور بشكل خطير. ووقت كتابة هذا التقرير، لم يكن السيد نيبتون قد مثل بعد أمام القاضي. وفضلا عن ذلك، ثمة أمر محل قلق بالغ يتمثل في قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ ٣ أيار/مايو بإلغاء إدانة الأشخاص الأربعة عشر الذين اتُهموا بقتل مؤيدي الرئيس الأسبق أرستيد في عام ١٩٩٢، وأمرت بالإفراج عنهم.

٣١ - ولقد جرى نشر موظفي حقوق الإنسان التابعين للبعثة في ثماني من المقاطعات الإدارية العشر في هايتي. وزار هؤلاء مراكز للشرطة ومراكز للاعتقال وأولوا عناية خاصة لحالة النساء المعتقلات. وقاموا أيضا بمتابعة عدد من الحالات الفردية، واستجوبوا ضحايا وأقرباءهم. وأنشأت البعثة وحدة تحقيق خاصة مشتركة تتألف من موظفين في مجال حقوق الإنسان ومن ضباط من الشرطة المدنية، قامت بتعيين سلسلة من حالات انتهاك مزعومة لحقوق الإنسان ذات أولوية. ورغم أن الوحدة لم تبدأ بعد عملها، فمن المتوقع أن تبدأ التحقيقات بشأن هذه الحالات قريبا.

٣٢ - وقام لوي جوانيه، الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في هايتي، بزيارة إلى هايتي في الفترة من ٣١ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وقدم السيد جوانيه تقريره الأخير للجنة حقوق الإنسان يوم ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

**حماية الأطفال**

٣٣ - لا يزال يشكل العنف الموجه ضد الأطفال، بما في ذلك العنف الجنسي، مصدر قلق بالغ، لا سيما في مناطق بور أو برانس الفقيرة. ويُروى أن ما لا يقل عن ٥٠ طفلا لقوا حتفهم في سيتي سولاي، منذ مطلع العام ٢٠٠٥، نتيجة لعنف العصابات؛ وتعرض عدد كبير غيرهم، وفقا لشهادات حصلت عليها البعثة، لعمليات اغتصاب قام بها أفراد

العصابات. وتقوم اليونيسيف والبعثة بالتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان في حق الأطفال يُدعى أن أفرادا من الشرطة الوطنية ارتكبوها، مثل قتل شابين قاصرين يوم ٩ نيسان/أبريل في سييتي دوديو، ورمي طفلة في الرابعة من العمر بالرصاص وإردائها قتيلة يوم ١٠ شباط/فبراير في بيتيونفيل.

٣٤ - وقد عملت المؤسسات الهايتية المعنية ومنظمات غير حكومية واليونيسيف والبعثة على وضع استراتيجية لفصل الأطفال عن الجماعات المسلحة. وتم التوصل إلى تفاهم بين المنظمات التي تعنى بحقوق الطفل، والبعثة، ووزارة العدل والشؤون الاجتماعية، يقضي بأن تُعالج قضية نزع سلاح الأطفال المشاركين في أنشطة العصابات وتسريحهم وإعادة إدماجهم، خارج نطاق نظام القضاء الجنائي. ونظمت البعثة مجموعات تركيز نقاشية يشترك فيها سكان تأثروا بالعنف وقادة المجتمع المحلي لتحديد الطرق الكفيلة بإعادة إدماج الأحداث من الجماعات المسلحة في مجتمعاتهم المحلية.

## سادسا - الوضع الإنساني والتنمية

٣٥ - في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥، توقف التوزيع الطارئ للأغذية في غونايف، الذي انطلق عقب الفيضانات التي سببها إعصار جين المداري يومي ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. وقد وزع برنامج الأغذية العالمي وحده ما مجموعه ٦ ٣٨٦ طنا من الأغذية في غونايف والمناطق الأخرى المتضررة شملت أزيد من ١٦٠ ٠٠٠ شخص. واستمر تنفيذ مشاريع أكثر تحديدا للمساعدة الغذائية استهدفت المجموعات الضعيفة (انظر S/2005/124 الفقرة ٤١)، فضلا عن برنامج العمل بمقابل نقدي وبرنامج مطاعم المدارس، وإعادة بناء المدارس، والمراكز الصحية وغير ذلك من البنى الأساسية الاجتماعية. ويقيم نحو ٤٠٠ شخص في أماكن إيواء مؤقتة حوالي مدينتي غونايف ومابو، وهؤلاء هم مجموعة سكانية محلية تعيش في جنوب شرق البلد وقد أصابها الفيضان في أيار/مايو ٢٠٠٤. وإذا كانت حالة الطوارئ التي اكتنفت الوضع قد زالت، فإن الأوضاع الصحية وأحوال الصرف الصحي تظل محفوفة بالمخاطر. وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥، أُقفل نداء الأمم المتحدة العاجل، الذي أُطلق في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ على سبيل الاستجابة للكارثة؛ ولم يُتلق سوى ٣٧ في المائة من مجموع الموارد المطلوبة. وقد شرعت الحكومة الانتقالية الآن في بذل جهود على المدى المتوسط إلى المدى البعيد لإعادة الإعمار (انظر S/2005/124، الفقرة ٤٢)، وأقرت إطارا استراتيجيا لإعادة إعمار المدينة بتكلفة إجمالية قدرها ١٠٧ ملايين دولار.

٣٦ - وذُكر أن جفافا حادا ضرب جنوب غرب البلد. وأخذت تزداد حالات الإصابة بالأمراض المرتبطة بسوء الأحوال الصحية. ووضعت برامج لخدمة الطوارئ ولأغراض

الإنعاش، بالتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة ومع منظمات غير حكومية، وذلك لتوفير المواد الغذائية والبذور والمدخلات الزراعية لحوالي ٠٠٠ ١١ أسرة متضررة.

٣٧ - وباقتراب موسم الأعاصير في حزيران/يونيه، تقوم البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة بتعزيز خطة الطوارئ المتكاملة لمواجهة الكوارث الطبيعية، وهذان ينسقان مع الخطط الوطنية لمواجهة الكوارث لتأمين استجابة متزامنة جيدة لتوفير الدعم والمساعدة لإنقاذ الأرواح متى اقتضت الحاجة لذلك.

٣٨ - وظل المناخ الأمني المتوتر في بور أو برينس، ولا سيما في أحياء الأكواخ، يعيق عمل المنظمات الإنسانية والتنسيق المطلوب للأنشطة بين البعثة وأوساط المعونة. وقد أدى العنف السائد في العاصمة إلى نزوح ما يقدر بنحو ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شخص إلى الجبال المحيطة بالمدينة. ونظرا لعدم وجود حضور محلي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقوم البعثة برصد حقوق هؤلاء الأشخاص المشردين داخليا.

## إطار التعاون المؤقت

٣٩ - ثمة تقدم بطيء في تنفيذ ''إطار التعاون المؤقت''، الذي يجمع بين أولويات الحكومة الانتقالية المتوسطة الأجل وأولويات المجتمع الدولي. وبلغ مجموع التعهدات المالية في تموز/يوليه ٢٠٠٤ مبلغ ١,٣٧ بليون دولار. على أن الحكومة الانتقالية قالت إن المدفوعات وصلت في آذار/مارس ٢٠٠٥ مبلغ ٢٦٦ مليون دولار فقط. وصُرف اثنان وسبعون في المائة من هذه المدفوعات دعما لتيسير فرص الوصول إلى الخدمات الأساسية، والإدارة الاقتصادية، والتطور المؤسسي؛ وخصصت ٢٢ في المائة منها لشؤون الإدارة السياسية، والحوار الوطني، والإنعاش الاقتصادي؛ وخصصت ٦ في المائة للمعونة المتعلقة بالميزانية، والمتأخرات، والأموال غير المخصصة. وفي اجتماع وزاري بشأن تقديم المساعدة لهايتي، عقدته الحكومة الفرنسية في كايين يوم ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥، جدد مجتمع المانحين دعمه للحكومة الانتقالية وتعهد بالمساعدة في تعزيز بناء الثقة فيما بين سكان هايتي عن طريق تسريع الموافقة على المشاريع وتنفيذها. ووافق المشاركون على تمويل ٣٨٠ مشروعا شديد الأثر/شديد الوضوح ضمن ''إطار التعاون المؤقت'' بتكلفة قدرت بمبلغ ٧٥٠ مليون يورو.

## المشاريع ذات الأثر السريع

٤٠ - في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، كان ٥٧ مشروعا سريع الأثر قيد التنفيذ في مختلف المجالات، بما فيها الزراعة والتعليم والصحة ومكافحة فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز،

وإصلاح البنية الأساسية، والمياه، والإصحاح. ونفذت قوات البعثة خمسة من هذه المشاريع سريعة الأثر، تركّزت أساسا في مجال إصلاح البنية الأساسية.

**المسائل الجنسانية**

٤١ - في شباط/فبراير ٢٠٠٥، عقد الشركاء الوطنيون والدوليون في الخطة الوطنية المشتركة بين الوكالات المعنية بالعنف ضد المرأة حلقة عمل لتحديد استراتيجية وطنية لوضع التدابير الكفيلة بالتصدي لحالات العنف ضد المرأة، مع التركيز الشديد على مسألة العنف الجنسي. وأُطلقت في جميع مكاتب البعثة حملة ملصقات لتحريم الاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي. وتلقى جميع الموظفين الجدد تدريبا إلزاميا عن معايير الأمم المتحدة وسياستها فيما يتعلق بالاستغلال الجنسي والإيذاء الجنسي.

**الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز**

٤٢ - واصلت البعثة تقديم التدريب لموظفيها ولأفراد الشرطة الوطنية بهدف إذكاء الوعي لديهم. ووضعت البعثة، بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، برنامجا لتدريب القادة الأقران في مجال الفيروس/الإيدز لإشراك موظفيها في أنشطة الوقاية والتعليم والاتصالات، ولإقامة شراكات مع منظمات وطنية ودولية للتصدي للفيروس/الإيدز، لا سيما فيما يخص المجموعات الضعيفة والذين يحملون الفيروس/الإيدز. واستمرت البعثة أيضا في المشاركة في المائدة المستديرة القطاعية لإطار التعاون المؤقت بخصوص الفيروس/الإيدز.

## سابعا - دعم البعثة

٤٣ - استمرت أشغال تجديد مقر البعثة المتكامل حيث نقلت إليه بالفعل عدة مكاتب؛ وينتظر أن يؤوي المبنى جميع العاملين بحلول نهاية تموز/يوليه. وفي ١٥ نيسان/أبريل، كانت ٨ مكاتب إقليمية متكاملة من مجموع ١٠ مكاتب مخطط لها، تعمل في مختلف أنحاء البلد.

## ثامنا - ولاية البعثة وهيكلها

٤٤ - رغم التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي في إنجاز ولايتها، يتوقع ازدياد التحديات الأمنية في الشهور التي تسبق الانتخابات. وفضلا عن ذلك، فإن حوادث العنف الأخيرة التي وقعت في بور أو برنس قد ألقت بالفعل عبئا متزايدا على عاتق العنصرين العسكري والشرطي للبعثة. وطلبت مختلف أصحاب المصلحة في هايتي

توسيع دور البعثة ليشمل جميع مراحل العملية الانتخابية، مشيرين إلى أن الفترات الانتخابية في هايتي – قبل وبعد الاقتراع الفعلي – تميزت تاريخيا بالعنف. وفي الحالة الراهنة وبعد استعراض دقيق، خلص ممثلي الخاص وقيادة البعثة إلى ضرورة تعزيز قدرة البعثة وفقا للاقتراحات المبينة أدناه.

٤٥ - تعمل البعثة على تعزيز الإجراءات لتحسين أداء مهمتها. وبعد إيفاد العديد من بعثات التقييم، يجري اتخاذ خطوات عملية تشمل وضع مجموعة من إجراءات التشغيل المعيارية التي توجه الأنشطة التشغيلية للعنصر العسكري ووحدات عنصر الشرطة المشكلة؛ وتعزيز المركز الراهن للعمليات المشتركة وإنشاء خلية للتحليل المشترك على نطاق البعثة تكون مسؤولة عن إدارة المعلومات لتزويد عملية اتخاذ القرار وأنشطة التخطيط في البعثة بالمعلومات على نحو أفضل.

## العنصر العسكري

٤٦ - تنتشر قوات البعثة حاليا في تسع مناطق من مناطق المسؤولية. وقد أضحت القدرة الاحتياطية لقائد القوة محدودة، وذلك بسبب التزام جميع الوحدات الموزعة بالوفاء بمتطلبات العمل في جميع أنحاء هايتي. وفي ضوء التحديات التي ظهرت في العمليات الأخيرة، اقترح نشر كتيبة إضافية من المشاة قوامها ٧٥٠ فردا لتعزيز قدرة البعثة على دعم العملية السياسية وتهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات حرة نزيهة، وذلك من خلال تمكينها من الاستجابة السريعة الملائمة لمختلف حالات الطوارئ، ولا سيما في ''النقاط الساخنة'' المحتملة. وسيتم نشر الكتيبة الإضافية لتعزيز قدرة البعثة على مواجهة عنف العصابات في أحياء الأكواخ ''سيتي سولاي''، في بورت أو برنس. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تساعد هذه الكتيبة على تعظيم قدرة البعثة بحكم دورها كقوة للرد السريع. وأخيرا، ستكون هناك حاجة لهذه الكتيبة لمواجهة ظروف البيئة الأمنية الهشة المحتملة في الجزء الشرقي من المقاطعة الوسطى، التي تشمل مناطق حساسة مثل كروا دي بوكييه والامتداد الجنوبي الشرقي لحدود هايتي. ولتنفيذ هذه العمليات بنجاح، تحتاج الكتيبة لتشكيل ملائم بحيث تضم وحدات ميكانيكية يكون في وسعها الرد بسرعة على أية تهديدات خطيرة. وبالإضافة إلى ذلك، سوف تعيد البعثة تشكيل الوحدات المتاحة بالفعل تعزيز قدراتها في المناطق الخارجية.

٤٧ - ومن أجل تعزيز ترتيبات القيادة والسيطرة للعنصر العسكري بالبعثة، تعتزم البعثة إنشاء مقر رئيسي لقطاع جديد يشمل منطقة بور أو برنس، بحيث يمكن فصل القيادة الاستراتيجية عن القيادة التعبوية. وسوف يحتاج ذلك إلى نحو ٥٠ ضابط أركان. ومن ثم،

سوف تزيد الاحتياجات الإجمالية المقترحة من القوات اللازمة للبعثة بنحو ٨٠٠ شخص إضافي، مما يرفع سقف القوام العسكري الجديد من ٧٠٠ ٦ فرد إلى ٥٠٠ ٧ فرد.

**عنصر الشرطة**

٤٨ - تنتشر وحدات الشرطة المشكلة حاليا في بور أو برنس (٤ وحدات) ولي كاييه (وحدة واحدة) وغونايف (وحدة) لدعم الشرطة الوطنية في أداء واجباتها الأمنية الثابتة وتوفير الدعم التشغيلي على العموم والسيطرة على الحشود. ولزيادة قدرة البعثة على مواجهة الاضطرابات الأهلية المحتملة فيما يتعلق بالحملة الانتخابية ونتائج الانتخابات، تحتاج البعثة إلى إعادة توجيه مواردها الحالية وتعزيز تغطيتها للبلد بوحدات من الشرطة المشكلة. ويتوقع انتقال إحدى الوحدات الموجودة الآن في بور أو برنس إلى كاب - هايتين. قبل موعد الانتخابات. ومثلما ورد سابقا (S/2004/908، الفقرة ٥٣)، سيتم نشر ١٢٥ فردا من وحدات الشرطة المشكلة في إطار القوام المأذون به حاليا. وتمت بالفعل إضافة ٤٠ فردا من هذا العدد إلى إحدى الوحدات الأردنية في بور أو برنس، وسيتم نشر ٨٥ فردا من السنغال يمثلون الوحدة السابعة بنقلهم إلى هنشي قريبا. ونظرا لاحتمال أن تستمر هنشي على وضعها كمنطقة ذات حساسية خاصة، سوف يتم نشر هذه الوحدة السابعة هناك بشكل دائم. وبالإضافة إلى القوة المأذون بها فعلا، يتعين نشر وحدة إضافية، من وحدات الشرطة المشكلة، في بور أو برنس كوحدة للتدخل السريع تستمر إلى ما بعد تشكيل الحكومة الجديدة في شباط/فبراير ٢٠٠٦. وسوف تخدم تلك الوحدة كاحتياطي تعبوي جاهز أيضا للنشر، إما بالكامل أو بشكل جزئي، لتقديم المساعدة في أي مكان آخر في البلد بحسب الحاجة.

٤٩ - ولتعزيز أنشطة البعثة في رفع المستوى المهني للشرطة الوطنية الهايتية، يخطط عنصر الشرطة لتعزيز مشاركته في برنامج تدقيق التعيينات، وهذا سوف يشمل المجندين الجدد وكذلك الأفراد الحاليين؛ وتعزيز مشاركته في التحقيقات المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان أو الحوادث الأمنية الخطيرة الأخرى؛ وفي الأنشطة المتصلة بالانتخابات. وساهمت خبرة البعثة في مجال مساعدة الشرطة الوطنية في إبراز الحاجة الملحة لتعزيز دور ضباط الشرطة المدنية في تقديم التوجيه العملي للشرطة الوطنية في هايتي على جميع المستويات. ولتلبية هذه الاحتياجات، ستطلب البعثة زيادة عدد الأفراد، الذين تتألف منهم الوحدة المشكلة السابعة والوحدة الأردنية المعززة، وذلك بعدد جديد من أفراد الشرطة المدنية (١٢٥ شرطيا) - وهؤلاء قد تم تأجيل نشرهم من أجل تكوين ''وحدة الشرطة المشكلة'' - إضافة إلى ٢٥ شرطيا آخرين. وتشمل الاحتياجات الإجمالية المطلوبة لعنصر الشرطة بالبعثة ٢٧٥ فردا

إضافيا مما سيرفع السقف الجديد لعنصر الشرطة من ٦٢٢ ١ شرطيا إلى ٧٩٧ ١ شرطيا، (بمن فيهم ١٠٠ شرطي في وحدات الشرطة المشكلة).

## توفير الدعم للجهاز القضائي

٥٠ - لا تلقى الغالبية العظمى من المواطنين المحتجزين في سجون هايتي معاملة تتفق وأصول المحاكمات. وإضافة إلى الاقتراحات الواردة في تقريري المؤرخ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ (S/2004/300، الفقرات ٣٥ إلى ٣٨)، تعمل البعثة عن كثب مع الحكومة الانتقالية للتعجيل بالإجراءات القضائية اللازمة لحسم كافة حالات احتجاز الأشخاص لفترات طويلة قبل المحاكمة، والتماس حلول ممكنة مثل إنشاء لجنة مخصصة لاستعراض قضايا المحتجزين. وبشكل أعم، تحتاج الحكومة الانتقالية إلى مساعدات للتغلب على أوجه النقص في قطاعي العدالة والقطاع الجنائي. وتدرس البعثة مع المؤسسات المعنية في هايتي إمكانية القيام بدور مباشر وأكثر استباقا في هذا المجال، بما يشمل تعيين خبراء دوليين تكون مهمتهم الرصد و/أو المراقبة، ويقومون بمتابعات فنية مباشرة لبعض الدعاوى ويزودون الجهاز القضائي بالمشورة القانونية.

## المراقبة الدولية المستقلة للانتخابات

٥١ - تركز الأنشطة المتصلة بالانتخابات التي تضطلع بها البعثة، وفقا لولايتها الحالية، من أجل دعم الحكومة الانتقالية ومجلس الانتخابات، على توفير الأمن إضافة إلى تقديم المساعدة التقنية، واللوجستية والإدارية. وتنفذ هذه الأنشطة بالتعاون الوثيق مع منظمة الدول الأمريكية. ومن الضروري تأمين شفافية ومصداقية الاقتراع لتشجيع المشاركة على نطاق واسع. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من المستصوب وجود مراقبة دولية للانتخابات لمساعدة السلطات الانتخابية على منع المخالفات وتصحيحها. ومن المتوقع أن يكون عدد من المنظمات الدولية والدول الأعضاء راغبا في نشر مراقبين للانتخابات وأن يشرع قريبا في إجراء مناقشات في هذا الصدد مع السلطات الهايتية.

٥٢ - وسوف تكون هنالك حاجة لإنشاء إطار محدد بشكل جيد للتعاون فيما بين مختلف مجموعات المراقبين الدوليين لتسهيل أنشطة المراقبين على الأرض، ولضمان توافر التغطية الجغرافية الملائمة وتقديم مبادئ توجيهية بشأن تطبيق المعايير المشتركة. وسيساعد إطار العمل هذا في دعم مجلس الانتخابات والحكومة الانتقالية لتحقيق المزيد من الشفافية والمصداقية من خلال تسهيل ودعم عمل المراقبين الدوليين. ويمكن أن تشمل المساعدة المقدمة إلى المراقبين جملة أمور منها تقديم إحاطات ومواد تدريبية وتوفير مكان للاجتماعات وإعداد خطة

لضمان توافر التغطية الجغرافية على نطاق واسع وتسهيل نشر المراقبين في جميع أنحاء البلد من خلال الترتيبات اللوجستية وغيرها. وسوف يساعد هذا الإطار أيضا المؤسسات الدولية المشاركة على العمل، في تعاون وثيق، مع مؤسسات ومنظمات هايتي التي تشارك في مراقبة الانتخابات الوطنية. وينبغي ملاحظة أن طرق إنشاء هذا الإطار سوف تعتمد على ما يحدث من تطورات إضافية تتعلق بمشاركة المنظمات الدولية والدول الأعضاء في المراقبة الدولية للانتخابات. وبمجرد التوصل إلى اتفاق يتعين التماس وتوفير التمويل لهذه الأنشطة.

## تاسعا – الجوانب المالية

٥٣ – اعتمدت الجمعية العامة بقرارها ١٧/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ مبلغ ٨٠٠ ٠٤٦ ٣٧٩ دولار للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥. ويخضع توزيع أنصبة مبلغ ٠٩٨ ٩٦٠ ٢٤ دولارا للفترة من ٢ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ لقرار مجلس الأمن بتمديد ولاية البعثة.

٥٤ – وإذا قرر مجلس الأمن تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي إلى ما بعد ١ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ فسوف تقتصر تكلفة مواصلة البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ على المبلغ الذي أقرته الجمعية العامة.

٥٥ – وسوف تستعرض الجمعية العامة التقرير المتضمن لميزانية الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٥ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ والبالغة ١٠٠ ٠٥٥ ٤٧٨ دولار في الجزء الثاني من دورتها التاسعة والخمسين المستأنفة.

٥٦ – وقد بلغ حجم الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي ٨٣,٣ مليون دولار حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥. وفي ذلك التاريخ، بلغ مجموع الاشتراكات المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام ١,٢٩٣ مليون دولار.

## عاشرا – ملاحظات

٥٧ – أحرزت البعثة على مدى الشهور القليلة الماضية تقدما نحو تهيئة بيئة يمكن أن يتحقق فيها التحول السياسي. إلا أن هذا التقدم يظل هشا ويتوقع ظهور تحديات رئيسية عندما يدخل القول السياسي مرحلة حاسمة. ومن الضروري أن تبذل الحكومة الانتقالية جهدا إعلاميا واسعا لكسب ثقة السكان ودعمهم. ويلزم بالمثل الحصول على دعم قوي منسق من جانب المجتمع الدولي. ويجب أن تقوم الحكومة الانتقالية والشعب الهايتي الآن، بدعم من

المجتمع الدولي، بمضاعفة جهودهما لإنجاح هذه العملية. وشكّلت زيارة بعثة مجلس الأمن إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل، بالتزامن مع زيارة الفريق الاستشاري المخصص المعني بهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تأكيدا مهما للالتزام بتلبية احتياجات هايتي.

٥٨ - وظهرت مؤشرات تدل على تحسن الحالة الأمنية بعد نجاح العمليات التي نفّذتها البعثة والشرطة الوطنية الهايتية لكبح جماح أنشطة الجماعات المسلحة غير القانونية والحد من هذه الأنشطة. ويجب مواصلة هذه الجهود للقضاء على المخاطر التي قد تحيق بالعملية الانتخابية الوشيكة.

٥٩ - ومع ذلك، فما لم يحرز تقدم حقيقي في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج فسوف تظل الحالة الأمنية غير مستقرة. ومما يدعو للتشجيع أن بعض الأفراد العسكريين السابقين يرغبون حاليا في الدخول طواعية في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج؛ ومن الضروري جدا أن تضع المجموعات المسلحة غير القانونية أسلحتها. وإنني أحث الحكومة الانتقالية على ضمان التنفيذ العاجل لبرنامج شامل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج حتى يمكن تشجيع هذه الخطوات الأولى ويتسنى البناء عليها. وبالإضافة إلى ذلك، فإنني أحث المجتمع الدولي على المساعدة في توفير الأموال اللازمة لإنجاح برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج.

٦٠ - ويمثل بدء العملية الانتخابية والحوار الوطني تطورا جديرا بالترحيب. وإنني أشجع جميع المواطنين الهايتيين على المشاركة التامة في كلتا العمليتين باعتبار ذلك، خطوة مهمة لتعزيز الديمقراطية في هايتي. ويتعين على الحكومة الانتقالية أن تبذل المزيد من الجهد لتأمين المشاركة الواسعة في هاتين العمليتين وأن تكفل وجود تشريع يساعد على هذه المشاركة. وأدعو الحكومة الانتقالية إلى التصدي للشواغل المثارة فيما يتعلق بقانون الانتخابات من أجل ضمان الاستقلال لمجلس الانتخابات المؤقت ولتهيئة فرص متساوية لجميع المرشحين. ويتحمل القادة السياسيون في هايتي مسؤولية خاصة لضمان نجاح الحوار الوطني والانتخابات كليهما. كما يجب أن تكفل الحكومة الانتقالية وقادة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني استدامة هاتين العمليتين فتقضيان بذلك إلى رؤية واقعية لمستقبل هايتي قابلة للتحقيق، وهنا تتمثل الخطوة الأولى في تشكيل حكومة منتخبة. وأحث كذلك المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده لدعم العملية الانتخابية في هايتي. وأهيب بصفة خاصة بمجتمع المانحين لتأمين الموارد المالية اللازمة. كما أرحب بعرض الجماعة الكاريبية تقديم مساعدة تقنية للعملية الانتخابية.

٦١ - وما زلت أشعر بقلق عميق إزاء حالة حقوق الإنسان وإزاء الإفلات من العقاب الذي يتمتع به مَن يرتكبون انتهاكات حقوق الإنسان. وتبدو الحاجة ملحّة لإقامة العدل في هايتي. وأناشد الحكومة الانتقالية بأن تضرب المثل فتشرع على الفور في إجراء التحقيقات اللازمة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يدّعى بأن مرتكبيها هم من ضباط الشرطة الوطنية. ولا تزال مؤسسات الدولة المسؤولة عن ضمان احترام سيادة القانون، بما في ذلك هيئة الشرطة والجهاز القضائي وجهاز السجون، تتسم بضعف شديد. ولذلك، فإنني أشجع الحكومة الانتقالية على استكشاف السبل العملية التي قد يستطيع بها المجتمع الدولي تقديم مساعدات عاجلة للإسراع بالفصل في أكثر القضايا حساسية. ويتعين مواصلة إصلاح نظامي العدالة والنظام الجنائي بالتوازي مع بذل الجهود لإضفاء الطابع المهني على قوات الشرطة. وإحراز تقدم ملموس في هذه المجالات الرئيسية يعد عاملا حيويا لتعزيز ثقة شعب هايتي في مؤسساته الوطنية. كما يتعين تجديد التزام الحكومة الوطنية والشرطة بمواصلة الإصلاح والعمل بفعالية مع البعثة في مجالات أنشطة الشرطة وإصلاحها. وإنني أحث الحكومة الانتقالية على ضمان التزام ضباط الشرطة الوطنية على جميع المستويات بمراعاة المشورة التقنية والتوصيات التي يقدمها ضباط الشرطة المدنية التابعة للبعثة.

٦٢ - ولا يزال البطء في دفع الأموال التي جرى التعهد بتقديمها بموجب ''إطار التعاون'' المؤقت يمثل مصدرا رئيسيا للقلق. ورغم بذل بعض الجهود لإحراز تقدم في هذا المجال، يحدوني الأمل بأن تترجم الجهود إلى نتائج مرئية في المدى القريب مما يبعث برسالة إلى شعب هايتي بأن للديمقراطية مكاسب ملموسة في حياتهم اليومية.

٦٣ - وتظل الأمم المتحدة ملتزمة بدعم الحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى إنجاح التحول السياسي. ولتمكين البعثة من تنفيذ ولايتها بفعالية أكبر، فإنني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على الاقتراحات الواردة في الفرع ثامنا أعلاه فيما يتعلق بإدخال تعديلات على ولاية البعثة، بما في ذلك تعديل قوامها المأذون به وهو ما سوف يستدعي الاستعانة بعدد إضافي من الموظفين المدنيين الدوليين والمحليين. وأوصي أيضا بتمديد البعثة لفترة ١٢ شهرا إضافية إلى ما بعد انتهاء العملية الانتخابية وتشكيل حكومة جديدة منتخبة في هايتي.

٦٤ - وإنني أشعر بالامتنان لاستمرار التزام البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة وكذلك لما قدمته ''المجموعة الأساسية'' لتيسير تنفيذ ولاية البعثة. وأرحب بجهود الأمين العام للمنظمة الدولية للفرانكوفونية لتشجيع الدول الأعضاء في تلك المنظمة على الاستجابة لاحتياجات البعثة بتوفير ضباط شرطة إضافيين يتكلمون بالفرنسية.

٦٥ - كما أود أن أحيي بصفة خاصة قوات وأفراد البعثة الذين لا يزالون يؤدون مهامهم الحيوية في ظل ظروف صعبة. ومن الواجب تكريم ذكرى أفراد حفظ السلام الذين ضحوا بأرواحهم أثناء مشاركاتهم في عمليات أمنية للمساعدة في تحقيق الاستقرار لهايتي. وأود أن أوجه تحية خاصة لحكومات الأردن وأوروغواي وسري لانكا والفلبين ونيبال التي ضحى مواطنوها بأرواحهم أثناء أداء مهامهم.

٦٦ - وأود أيضا أن أشكر وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها وسائر المنظمات والوكالات والمساهمين والمانحين على التزامهم المستمر. وأخيرا، أود أن أكرر عميق تقديري لممثلي الخاص، خوان جابرييل فالديس، لجهوده التي لا تكل ولجميع أفراد البعثة على تفانيهم وعملهم من أجل المضي قدما بالعملية الانتقالية في هايتي.

## المرفق الأول

### بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد عسكريين ووحدات عسكرية (في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥)

| البلد | ضباط الأركان | القوات | المجموع |
|---|---|---|---|
| الأرجنتين | ٧ | ٥٤٨ | ٥٥٥ |
| الأردن | ٣ | ٧٤٨ | ٧٥١ |
| إسبانيا | – | ٢٠٠ | ٢٠٠ |
| إكوادور | ١ | ٦٦ | ٦٧ |
| أوروغواي | ٤ | ٧٧٢ | ٧٧٦ |
| باراغواي | ٦ | – | ٦ |
| البرازيل* | ١٢ | ١ ٢٠٠ | ١ ٢١٢ |
| بنن | ١ | – | ١ |
| بوليفيا | ٦ | – | ٦ |
| بيرو | ٢ | ٢٠٥ | ٢٠٧ |
| سري لانكا | ٢ | ٧٥٠ | ٧٥٢ |
| شيلي | ٦ | ٥٣٣ | ٥٣٩ |
| غواتيمالا | ١ | ٧٠ | ٧١ |
| فرنسا | ٣ | – | ٣ |
| الفلبين | ٢ | ١٣٤ | ١٣٦ |
| كرواتيا | ١ | – | ١ |
| كندا | ٢ | – | ٢ |
| المغرب | ١ | ١٦٤ | ١٦٥ |
| نيبال | ٨ | ٧٤٨ | ٧٥٦ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٤ | – | ٤ |
| **المجموع** | **٧٢** | **٦ ١٣٨** | **٦ ٢١١** |

* بما في ذلك قائد القوة.

## المرفق الثاني

## بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: البلدان المساهمة بأفراد الشرطة المدنية ووحدات الشرطة المشكَّلة (في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٥)

| البلد | أفراد الشرطة المدنية | وحدات الشرطة المشكَّلة | المجموع |
|---|---|---|---|
| الأرجنتين | ٥ | – | ٥ |
| الأردن | ٤ | ٢٩٠ | ٢٩٤ |
| إسبانيا | ٢٩ | – | ٢٩ |
| أوروغواي | ٩ | – | ٩ |
| باكستان | – | ٢٥٠ | ٢٥٠ |
| البرازيل | ٣ | – | ٣ |
| البرتغال | ٣ | – | ٣ |
| بنن | ٢٩ | – | ٢٩ |
| بوركينا فاسو | ٤٢ | – | ٤٢ |
| البوسنة والهرسك | ١٢ | – | ١٢ |
| تركيا | ٨ | – | ٨ |
| تشاد | ١٩ | – | ١٩ |
| توغو | ٤ | – | ٤ |
| رومانيا | ٤ | – | ٤ |
| زامبيا | ١٠ | – | ١٠ |
| سري لانكا | ٣ | – | ٣ |
| السلفادور | ٤ | – | ٤ |
| السنغال | ٥٠ | – | ٥٠ |
| سيراليون | ٧ | – | ٧ |
| شيلي | ٣٨ | – | ٣٨ |
| الصين | ٨ | ١٢٥ | ١٣٣ |
| غانا | ٢٧ | – | ٢٧ |
| غينيا | ٢٣ | – | ٢٣ |
| فرنسا | ٥٣ | – | ٥٣ |
| الفلبين | ١٠ | – | ١٠ |
| الكاميرون | ٤٣ | – | ٤٣ |
| كندا* | ٩٩ | – | ٩٩ |
| مالي | ٨ | – | ٨ |

| البلد | أفراد الشرطة المدنية | وحدات الشرطة المشكَّلة | المجموع |
|---|---|---|---|
| مصر | ١٤ | – | ١٤ |
| موريشيوس | ٢ | – | ٢ |
| نيبال | ٨ | ١٢٥ | ١٣٣ |
| النيجر | ١٠ | – | ١٠ |
| نيجيريا | ١٠ | – | ١٠ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٢٥ | – | ٢٥ |
| **المجموع** | **٦٢٣** | **٧٩٠** | **١ ٤١٣** |

* بما في ذلك مفوض الشرطة.

# المرفق الثالث

## بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي: خريطة إنمائية